الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الرابعة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)*

البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)*

*بنود قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53468 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (تابع) (A/60/80 و111)

**البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (تابع) (A/60/61-E/2005/7، A/60/117، A/60/128، A/60/133، وCorr.1، A/60/138، A/60/155، A/60/156، A/60/290 وA/60/377-E/2005/92)

**البند ٦٣ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (تابع) (A/60/151، A/60/337-E/2005/92)

١ - **السيدة أسمادي** (إندونيسيا): أكدت أن سعي البلدان النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية لمستدامة، والقضاء على الفقر والنظم الديمقراطية الأكثر قوة يحتاج إلى الدعم الدولي من خلال تدابير منها الآليات المالية الجديدة.

٢ - وأوضحت أنه ينبغي تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأن إندونيسيا اعتمدت، لهذا الغرض، نهجا للتنمية يعتبر محوره الإنسان بدرجة كبيرة ويستخدم ''استراتيجية ذات مسارات ثلاثة'' تركز الاهتمام على النمو والتوظيف والفقراء. ويسعى إلى تخفيض البطالة والفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠٠٩، والمحافظة على نسبة ٦,٦ في المائة للنمو الاقتصادي في كل من السنوات الخمس المقبلة.

٣ - وذكرت أن إندونيسيا قامت في الوقت نفسه بسن قوانين لحماية الصحة والعمالة وتوفير تغطية للإصابات والمعاشات التقاعدية من أجل تحسين التنمية الاجتماعية. وقالت إن إندونيسيا قامت بدور نشط في المنتدى الوزاري الأول المعني بالأسر لشرق آسيا المعقود في هانوي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وذلك إيمانا منها بأن الأسرة تلعب دورا حاسما في تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة عليه. وأضافت أن برنامج إندونيسيا لتقديم المساعدة لصحة الأسرة يمكّن الأسر الريفية من التعامل مع التغير الاجتماعي.

٤ - ولاحظت أن الحكومة تعتبر التعاونيات جوهر النشاط الاقتصادي الذي يمثل الشعب محوره، والاقتصادات المجتمعية الأقوى، وأنها، لذلك، تركز الاهتمام على زيادة المهارات والموارد المتاحة للمشاريع التجارية الصغيرة وعدالة توزيعها.

٥ - وذكرت أن إندونيسيا تعترف بما قدمه المتطوعون المحليون والأجانب من مساهمات أساسية في جهود الإغاثة في منطقتي إتشي وشمال سوماترا، بعد كارثة أمواج التسونامي وإن كانت ترى أن تحسين التنسيق والتواصل بينهم قد يؤدي على زيادة فعالية جهودهم إلى أقصى حد ممكن.

٦ - وأكدت أن الحكومة حريصة أيضا على توفير احتياجات المسنين، حيث أنها أقرت خطة عمل وطنية مدتها خمس سنوات وأنشأت لجنة وطنية للشيخوخة. وفيما يتصل بإطار بيواكو للعمل المتعلق بالإعاقة في الألفية من أجل توجيه الأعمال نحو مجتمع غير إقصائي وخال من الحواجز وقائم على إحقاق الحقوق لفائدة المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والذي تلتزم به إندونيسيا تماما، بدأت إندونيسيا خطة عمل مدتها خمس سنوات للتصدي للمشاكل الخاصة بالمعوقين.

٧ - وفيما يتصل بالعمل على الصعيد الإقليمي، قالت إن وزراء الرعاية الاجتماعية والتنمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المجتمعين في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قرروا الأخذ بالنهج المجتمعية التي محورها الإنسان لإنشاء جماعة من المجتمعات المهتمة بالرعاية.

٨ - ختاما، أكدت أن تحقيق مزيد من الديمقراطية والسلام والرخاء والعدالة في إندونيسيا يتطلب مزيدا من الوقت وينطوي على تحديات. بيد أن ما تبين وجوده من شراكة وتضامن في أعقاب أمواج التسونامي سيساعدها على ذلك.

٩ - **السيد بافليشكو** (أوكرانيا): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه يود إبراز بعض قضايا التنمية الاجتماعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأوكرانيا.

١٠ - وأكد أن الإدماج الاجتماعي يعتبر من التحديات الأساسية للتنمية وأساسا للتماسك الاجتماعي. وقال إن الشعب، في جميع أنحاء العالم، يواجه البطالة ونقص الموارد والتمييز والتهميش الاجتماعي، بينما يهدد انخفاض معدلات المواليد وزيادة العمر المتوقع عند الميلاد والتقاعد المبكر وتزايد الإقصاء من سوق العمل. أساسات الرخاء ذاتها. وذكر أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به وأن وضع الأشخاص في صلب عملية التنمية يجعل النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته.

١١ - وأوضح أن أوكرانيا الجديدة، القائمة على قيم كرامة الإنسان والحرية والعدالة والديمقراطية وسيادة القانون ملتزمة بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وبالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأكد أن الحكومات عليها أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سياسات التنمية الاجتماعية وتمويل برامج التنمية الاجتماعية مع قيام التعاون على الصعيد المحلي والوطني والدولي بدور داعم هام.

١٢ - ولاحظ أن الحكومة تهدف إلى استخدام القوانين لتشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في النشاط الاقتصادي وزيادة نشاطها واعتمادها على ذاتها والتقليل من آثار التغير الهيكلي على المجالات الضعيفة. وذكر أن الأولوية العليا للحكومة هي إقامة طبقة وسطى واستخدام سياسة العمالة كأسلوب رئيسي لمكافحة الفقر. وإن استقرار الاقتصاد الكلي يمثل أهم الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية. وقال إنه بالرغم من أن العمالة تظل الاستراتيجية الرئيسية، يلزم اتخاذ إجراءات في مجالات أخرى وإن الحكومة تعمل على توفير الحماية الاجتماعية لجميع المجموعات المستهدفة، ومنها المرأة والطفل والمسنين والمعوقين.

١٣ - وأكد أن الحكومة ملتزمة بالتعاون الفعال على الصعيدين الوطني والدولي وبإقامة اقتصاد أكثر دينامية وأكثر قدرة على التنافس وقائم على المعلومات، مع التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي.

١٤ - **السيدة لاوهابان** (تايلند): أوضحت أن تايلند، بعد أن حققت الهدف الإنمائي للألفية القاضي بتخفيض معدل الذين يعيشون في حالة فقر إلى النصف، قررت مواصلة تخفيض هذا الرقم إلى أقل من ٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩، مع تحسين توزيع الدخل. وقالت إن بلدها يؤمن بقوة بأن الاعتماد على الذات والملكية الوطنية يساهمان في التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وأضافت أن تايلند، بوصفها بلدا متوسط الدخل، تود الإسهام في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك، فقد ركزت استخدام ما تحصل عليه من مساعدة إنمائية رسمية في مجال

الهياكل الأساسية والمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال التعليم والصحة العامة والزراعة والأنشطة المدرة للدخل.

١٥ - ومضت تقول إن تايلند تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للجميع، بصورة متساوية من أجل تحقيق التكامل الاجتماعي. مع التشديد بصورة خاصة على الأطفال والشباب والنساء والمسنين والأشخاص المعوقين وغيرهم من المجموعات الضعيفة. وأضافت أنها أنشأت هياكل مؤسسية وقانونية لحمايتهم وتوفير لهم سبل وصول متساوية للموارد والفرص. وذكرت أن هناك خطة خمسية وطنية تسعى إلى تحسين نوعية الحياة للأشخاص المعوقين، وتحقيق قدراتهم وتحسين فرص وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والعمالة وتكنولوجيا المعلومات.

١٦ - وبينت أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للإنعاش الاقتصادي وخط الدفاع الأول ضد المشاكل الاجتماعية. وقالت إن تايلند تؤيد المقترحات الرامية إلى تشجيع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على إدماج منظور الأسرة في أنشطتها وتحبذ تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة الخاصة بسياسات الأسرة بمزيد من الكثافة.

١٧ - وذكرت أن تايلند، مع شيخوخة مجتمعها، قد اتخذت إجراءات لتطوير إمكانات جميع المجموعات العمرية وتشجيع أفكار ''الشيخوخة النشطة'' و''الشيخوخة المنتجة'' حتى يواصل المسنون المساهمة في المجتمع. وقالت إنه يجب وضع احتياجاتهم في الاعتبار في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية. وإنه يجب مواصلة الجهود من أجل نشر وتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

١٨ - ختاما، قالت إنه، على الرغم من أن تقرير مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ذكر المسائل التي تجري مناقشتها بصورة موجزة فقط، فإن الدول الأعضاء على دراية بأن إدماج شواغل المسنين والأسرة والمعوقين في التيار الرئيسي لخططها الوطنية لن يؤدي إلى إهمال المجموعات الأخرى وأن عليها أن تعمل في سبيل إقامة مجتمع للجميع.

١٩ - **السيدة غارسيا – ماتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعربت عن قلق وفدها الشديد إزاء تزايد الفقر في العالم وأن النظام المالي يؤدي إلى تفاقم الحالة في أفقر البلدان. وقالت إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد غير محتمل وأن الهدف الجوهري لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد هدم، حيث تحول تركيز المؤتمر عن مشاكل الفقر والجوع والإقصاء وسوء التغذية والأمراض المتفشية إلى خطة البلدان القوية المتمثلة في التهديد بالأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. إن هذه الأخطار استخدمت لتبرير انتهاك سيادة الدول الأخرى وحقها في تقرير المصير، وهي خطة للحرب والدمار بدلا من خطة للسلام والتنمية. وذكرت أن فنزويلا، لذلك، قد باعدت بينها وبين نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث أنها تمثل خطوة إلى الخلف، بالنسبة للتنمية.

٢٠ - وتابعت حديثها قائلة إن فنزويلا واجهت تحدي إيجاد وسائل بديلة لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. وإنها تتحول من بلد يعتمد على الآخرين إلى بلد يعتمد على ذاته، بتشجيع الاقتصاد المستند إلى أشخاص والمشاريع التعاونية، وبإنشاء مؤسسات مالية تقدم الائتمانات. وأضافت أن الحملات الاجتماعية والتعليمية ومنها حملات باريودنترو (Misión Barrio Adentro)، وحملة ميركال (Misión Mercal)، وحملة فويلفا كاراس ( Misión Vuelvan Caras)، وحملة زامورا (Misión Zamora) نجحت في تحسين معدلات محو الأمية والعمالة ووفرت سبل الوصول إلى جميع مراحل التعليم والرعاية الصحية والأغذية والأراضي الزراعية. واختتمت حديثها قائلة إنه يجب أن يتغير نموذج

التنمية في فنزويلا وأن يعطي المجتمعات المحلية إمكانية التنظيم الذاتي واجتذاب المستبعدين قبل ذلك من الأنشطة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

٢١ - **السيد أليف** (أذربايجان): قال إن الفقر يذكي عدم المساواة مما يمثل خطرا شديدا على الأمن. وإن الالتزام العالمي بالقضاء على الفقر يجب أن يستمر، وليس كاستجابة لحالات الطوارئ المالية أو الكوارث الوطنية فقط. وذكر أن استراتيجيات الحد من الفقر يجب أن تركز الاهتمام على الأسباب الهيكلية، لأن الأمن الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وخاصة المحرومين منهم، لن يتحسن في حالة إهمال هذه الأسباب. وأضاف أن وفده يؤيد الرأي الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/60/80) ومؤداه أنه يلزم تقديم المزيد من المساعدة، في شكل الموارد التقنية والمالية وتدابير تخفيف الديون، من أجل تمكين البلدان من تركيز مواردها الشحيحة على النفقات الاجتماعية.

٢٢ - ومضى يقول إن أذربيجان وضعت نهجا يتركز على الإنسان في صلب برنامجها الجديد للحد من الفقر والتنمية المستدامة ومدته ١٠ سنوات. وأضاف أن سياسة الدولة تعزز تدابير لتحسين الرعاية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع وجود قطاع خاص أقوى وزيادة الفرص الاقتصادية ونوعية الوظائف وتوفير المساواة في إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. وأوضح أن برنامج السنوات الأربع للحكومة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمقاطعات يوفر إطارا للعمل في المناطق الريفية ولتوليد الوظائف، مع الاستراتيجية الوطنية للعمالة.

٢٣ - وبيّن أن اللاجئين والمشردين داخليا مازالوا أضعف قطاعات السكان وأن الحكومة تواصل تخصيص الموارد للتصدي لمشاكلهم المتصلة بالإسكان والتوظيف. وأكد، مع ذلك، أن ارتفاع معدلات البطالة والمستويات المعيشية الدنيا المرتبطة بحالتهم تظل من أكبر التحديات وتمثل عبئا كبيرا على حكومة يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

٢٤ - ولاحظ أن أذربايجان، بوصفها من الأعضاء القليلين في شبكة توظيف الشباب، تؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ''تحليل وتقويم شاملان لخطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب'' (A/60/133) والتي تدعو إلى ضرورة دعم الشبكة بوصفها آلية للتبادل والدعم والاستعراض بين الأنداد. وتؤكد دور منظمة العمل الدولية والبنك الدولي والشركاء الآخرين، في هذا الصدد.

٢٥ - وأكد أنه يلزم بذل كل جهد ممكن لحماية الأسرة ودعمها، نظرا لما لها من أهمية حاسمة في التنمية الشاملة للمجتمع، وأن المنظمة يمكن أن تقوم بدور حفاز. وقال إنه يجب تشجيع الحكومات على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المعني بأنشطة الأسرة وتشجيع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على إدماج منظور للأسرة في أنشطتها وتحديد مركز لتنسيق مسائل الأسرة في مكاتبها.

٢٦ - **السيد بابادودو** (بنن): تناول البند ٦٢ من جدول الأعمال، فقال إن وفده يود أن يركز الاهتمام على الأسرة، لأن الأسرة تشمل كامل نطاق القضايا الاجتماعية وأن الأخذ بنهج قائم على الأسرة إزاء القضايا الاجتماعية ييسر الاتساق في السياسات القطاعية وتكاملها. إنه لا بد للمجتمع الدولي أن يقبل ذلك النهج من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. ولاحظ أن

استعراض التقدم المحرز في العقد التالي للسنة الدولية للأسرة (A/59/176) قد أسفر عن صورة امتزجت فيها أمور متفاوتة.

٢٧ - وذكر أن الدول الأفريقية اعتمدت خطة عمل للأسرة، في بنن، في عام ٢٠٠٤، وقال إن المجتمع الدولي لم يتخذ نهجا أساسه الأسرة في سياساته وبرامجه، وإن ذلك قد يكون راجعا إلى عدم تفهم وضع المجموعات الاجتماعية المختلفة التي تشكل الأسرة، على النحو الملائم. وذكر أن الأسرة – وهي الوحدة الأساسية للمجتمع – يجب أن تعتبر تجسيدا للثقافة وحافزا لها. وإن المجتمع الدولي عليه الأخذ بالنهج الثلاثة التالية، استنادا إلى هذا المنظور.

٢٨ - أولا، يجب أن يبادر بصياغة صك دولي بشأن حقوق الأسرة، قد يوفر إطارا قانونيا محددا ينظم المسائل الأخلاقية والأدبية المختلفة والمحيطة بتعريف الأسرة. وثانيا، عليه القيام، على سبيل الاستعجال، بمساعدة البلدان الأفريقية في حل الأزمة التي تعيشها أسرها إذ مازالت تعاني نتيجة الصراعات المسلحة وسوء الإدارة. وأكد أنه يجب معاملة الأسرة بوصفها أول المستفيدين من التنمية في أفريقيا وأنشط المشاركين فيها. ولاحظ، في هذا الصدد، أن الدول الأعضاء قد تود الاسترشاد بخطة العمل المذكورة. ثالثا، يجب أن يعمل المجتمع الدولي، على إدماج نهج قائم على أساس الأسرة في جميع سياساته وبرامجه الاجتماعية.

٢٩ - **السيدة مشيلا** (ملاوي): قالت إن ملاوي ترحب بتقرير حالة الشباب في العالم، في سنة ٢٠٠٥ (A/60/90-E/2005/7)، وتظل ملتزمة بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وكذلك بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٠ - وبينت أن حكومة ملاوي قد وضعت آليات لتشجيع التعاون المتعدد القطاعات بغية تعزيز التنمية الاجتماعية. وإنها تؤكد على إشراك الشباب ومشاركتهم، وتؤيد فكرة برلمان الأطفال منذ ٢٠٠١، مما يؤدي إلى زيادة مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات. وإن كانوا يواجهون، مع ذلك، تحديات عديدة لنموهم، منها سوء الصحة وعدم توفر الأمن الغذائي، وتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣١ - وذكرت أن ملاوي حققت تقدما، كذلك، في تشجيع العمالة الكاملة بوصفها من الأولويات الأساسية في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، ووضعت عدة برامج لمعالجة هذه المسألة. واستدركت قائلة إنه، وإن كانت الحكومات هي المسؤولة عن معالجة الحالة، فإن البلدان النامية تحتاج إلى دعم مالي وتقني. وإن ملاوي تتطلع إلى الاستعراض العشري لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، المزمع إجراؤه في جلسة عامة للجمعية العامة، في إطار البند ٦٢.

٣٢ - وتابعت حديثها قائلة إن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد غير نسيج المجتمع في ملاوي. وإن المسنين مطالبون بتولي مسؤوليات رعاية الأطفال، مرة أخرى، بصورة متزايدة، مع قضاء الوباء على المجموعة العمرية الناشطة اقتصاديا. وإن الحكومة استجابت لذلك بوضع برنامج لبناء قدرات كبار السن بوصفهم مقدمي الرعاية. ختاما، قالت إن وفدها يلاحظ التقدم المحرز في اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، وتحث على إتمام العمل في أقرب وقت ممكن.

٣٣ - **السيد هياسات** (الأردن): قال إن وفده يرحب باستعراض الالتزامات المقدمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإن كان يأمل أن يؤدي هذا إلى زيادة التعاون

الدولي بهدف ضمان تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وأكد أن الأردن تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بتنمية مواردها البشرية من خلال توسيع نطاق التعليم وتحويل الاهتمام من الكم إلى الكيف، بهدف تحقيق إمكانية وصول الجميع إلى التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع توجيه ذلك إلى أضعف الفئات، بصورة خاصة. وقال إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر قد خفضت معدلات الانقطاع عن المدرسة ومستويات الأمية. وفيما يتصل بالصحة، أكد أن الأردن تولي أهمية كبيرة لدور الأمهات والأطفال وأنها عملت جديا على تشجيع تنظيم الأسرة. كما أنها تبذل كل جهد ممكن لإعداد أسر قوية تتمتع بالصحة، مع التركيز على دور كبار السن.

٣٥ - وأوضح أن الأردن تولي اهتماما كبيرا لشبابها وأن القطاعين العام والخاص وحدا الجهود لوضع برنامج رياضي يهدف إلى تحقيق قدرات الشباب إلى أقصى حد ممكن وتشجيع العمل الجماعي والعمل التطوعي. وقال إنها تحاول أيضا ضمان المساواة بين الرجال والنساء وأقرت عدة برامج موجهة للشابات، بصورة محددة. وأضاف أن الأردن ترحب، في هذا الصدد، بالأنشطة المختلفة التي تنفذ من أجل الشباب خلال الدورة الحالية ومنها الاستعراض العشري لبرنامج العمل العالمي للشباب.

٣٦ - وفيما يتصل بالأشخاص المعوقين، قال إن الأردن ترحب بالجهود المبذولة من أجل إتمام مشروع لاتفاقية عن الإعاقة، وتأمل أن يتم إعداد المشروع في الدورة الحالية. ختاما، أكد أن الأردن تولي أهمية كبيرة لضمان المحافظة على كرامة المعوقين وقيامهم بدور نشط في المجتمع.

٣٧ - **السيدة سينغ** (نيبال): ذكرت أن الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة قد أعادت تأكيد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة هي العنصر الأساسي في الإطار الشامل لأنشطة المنظمة. ولاحظت مع ذلك أن أقل البلدان نموا مازالت تواجه تحديات خطيرة، رغم ما تحقق من تقدم في بعض المجالات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥.

٣٨ - وذكرت أن نيبال تحث المجتمع الدولي على تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية، وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني، وتوفير الإعفاء من الديون الخارجية لأقل البلدان نموا كيما تستطيع تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية.

٣٩ - ولاحظت أنه يجب القضاء على الآثار السلبية للعولمة ومراعاة أوجه الضعف الخاصة لاقتصادات أقل البلدان نموا في الإصلاحات المدفوعة من السوق. وأضافت أنه يجب أن تعزز المؤسسات المالية الدولية الاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية. وقالت إن نيبال تسلم بضرورة إقامة الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٠ - وأوضحت أن خطة السنوات الخمس الراهنة لنيبال تقوم على أربع دعامات وهي: النمو الاقتصادي ذو القاعدة العريضة والتنمية الاجتماعية والشمول الاجتماعي والإدارة الرشيدة. وقالت إن البلد مازال يعاني من نقص الهياكل الأساسية وضعف الإدارة والفساد، فضلا عن تأثير الإرهاب. ولاحظت، مع ذلك، أنه تم تخفيض نسبة الفقر، وزيادة العمر المتوقع عند الميلاد، وتحسين عدد من المؤشرات الاجتماعية الرئيسية. وأضافت أن نيبال تولي أهمية كبيرة لتنمية شبابها من خلال التعليم الجيد والعمالة. وأعربت عن ترحيبها بتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب وإن كان يلزم زيادة التركيز

على شباب الريف بغية الحد من الفقر ومن هجرة شباب الريف إلى المدن.

٤١ - وذكرت أن وفدها يسلم بالدور الهام الذي يقوم به متطوعو الأمم المتحدة ويؤيد فكرة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين في ٢٠١١. وقالت إن وفدها يولي أهمية كبيرة أيضا لدور المنظمات التعاونية ويشجع مشاركة المرأة والمجموعات الضعيفة في المجتمع في الأنشطة التعاونية في جميع القطاعات.

٤٢ - وأكدت أن نيبال تؤيد التدابير الرامية إلى دعم الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع من أجل تعزيز القيم الاجتماعية وحماية الأسر والأطفال. كما تولي أهمية كبيرة لتنمية المعوقين وترحب بالإتمام العاجل للاتفاقية الجاري صياغتها لهذا الغرض.

٤٣ - وفيما يتصل بتعزيز حقوق المسنين وحمايتها، لاحظت أن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة قد يسرت الجهود المبذولة لإدماج مسائل الشيخوخة في التيار الرئيسي، وحثت المجتمع الدولي على المساعدة في تحسين القدرات الوطنية من أجل تيسير تنفيذ الخطة. وقالت إن المجتمع الدولي عليه أن يعالج المسائل الجوهرية المتمثلة في القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تحقيق عالم تسوده العدالة والسلام والرخاء.

٤٤ - **السيد نغوين تات ثان** (فييت نام): قال إن فييت نام ترى أن التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل عام ١٩٩٥، مشجع وإن كان يساورها القلق إزاء استمرار أوجه التفاوت، كما وردت في التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥ (A/60/117/Rev.1). وأضاف أن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تشمل اتساع الثغرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والنظام التجاري الدولي غير المنصف، وعبء الديون للبلدان النامية وتفشي الأمراض القاتلة.

٤٥ - وتابع حديثه قائلا إنه، نظرا لعدم إمكان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بمعزل عن المجال الاقتصادي، يلزم وضع سياسات اقتصادية داعمة ومتسقة على الصعيدين الوطني والدولي، واتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ نتائج الجلسة العامة الرفيعة المستوى وإدماج أهداف التنمية الاجتماعية الوطنية في استراتيجيات التنمية وبرامجها من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

٤٦ - وأكد أن أولى أولويات الحكومة تتمثل في التنسيق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، استنادا إلى مبادئ التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وقال إنه، بالرغم من عدم توفر الموارد، يستمر ارتفاع الاعتمادات المخصصة في الميزانية للتنمية الاجتماعية. وإن معدل الفقر قد انخفض بمعدل يزيد عن النصف خلال العقد الماضي ومن المنتظر أن يواصل انخفاضه بصورة مطردة. وأضاف أن الحكومة زادت الموارد المخصصة لتوليد العمالة وتبذل جهود مطردة لتعزيز التكامل الاجتماعي، وخاصة بين المجموعات السكانية ذات الاحتياجات الخاصة. ولاحظ أن الحكومة اتخذت أيضا عدة تدابير لتشجيع مشاركة المرأة في القيادة واتخاذ القرارات، مشاركة كاملة.

٤٧ - وأوضح أنه تم اتخاذ إجراءات لصالح الأطفال، منها برامج للرعاية الصحية والتعليم. وقال إن معدلات سوء التغذية والوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة قد انخفضت بصورة حادة. وإن الحكومة اعتمدت أيضا عددا كبيرا من السياسات لدعم المسنين ورعايتهم ضمن جهودها الخاصة بتنفيذ خطة عمل مدريد للشيخوخة، وذلك بهدف تعزيز إمكاناتهم من خلال التأمين الاجتماعي وتدابير الحماية.

٤٨ - وذكر أن هناك جهودا ملحوظة تبذل أيضا لدعم المعوقين بتوفير فرص العمل، مع التركيز أيضا على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي والمشاركة في المجتمع. وقال إن التعاون على ضمان التنفيذ السريع لمشروع الاتفاقية الخاصة بالإعاقة الجاري إعدادها، من الأمور ذات الأهمية الحاسمة. ختاما، قال إنه مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، رغم الإنجازات المشجعة التي تمت في السنوات الأخيرة وإن فييت نام ملتزمة تماما بتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وستواصل بذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق ذلك الهدف.

٤٩ - **السيدة شايدي** (جمهورية تترانيا المتحدة): تناولت البند ٦١، فقالت إن حكومتها عازمة على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي لسنة ١٩٩٥، وخاصة فيما يتصل بالمسائل الجوهرية الثلاث وهي الفقر والنهوض بالعمالة والتكامل الاجتماعي. وأضافت أنه، بالرغم من تخصيص الحكومة لمزيد من الموارد لمكافحة الفقر، مازال بلدها يفتقر إلى الموارد اللازمة للحد من الفقر بصورة فعالة وضمان الإنصاف والعدالة في إيصال الخدمات الاجتماعية بغية الإقلال من أوجه التفاوت الاجتماعي إلى أدنى حد ممكن، في داخل المجتمع وفيما بين المناطق الريفية والحضرية على السواء.

٥٠ - ومضت تقول إن الحكومة وضعت استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر لمدة خمس سنوات، تعالج احتياجات المجموعات الضعيفة وتتصدى للقضايا الشاملة للجنس، والبيئة والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضافت أن التعاون والتمويل الدوليين أمران أساسيان لجهود الحكومة الرامية إلى النهوض بالقطاع الاجتماعي. وإن الحكومة تمكنت من إلغاء رسوم المدارس الابتدائية، بفضل دعم شركائها في التنمية. وإن معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بلغ ١٠٠ في المائة تقريبا، مع تحقيق التكافؤ بين الجنسين، نتيجة لذلك.

٥١ - واستطردت قائلة إن جمهورية تترانيا المتحدة ملتزمة بوضع سياسات محورها الإنسان وتشمل المسنين والمرأة والشباب والمعوقين. وأضافت أن الحكومة تدرس حاليا إمكانية سن قوانين بشأن الحماية الاجتماعية تشمل عنصر الضمان الاجتماعي. وأوضحت أن الشباب والبطالة يمثلان تحديا خاصا، نظرا لأن أغلب مواطني تترانيا يعيشون في المناطق الريفية مع وجود فرص اقتصادية محدودة. ولذلك، رحبت حكومتها بأن الجلسة العامة الرفيعة المستوى قد شددت على التنمية الريفية والزراعية بوصفها جزءا مكملا للسياسات الإنمائية الوطنية والدولية. وإن الحكومة تشجع العمالة الكريمة كاستراتيجية للحد من الفقر في المناطق الحضرية والريفية وتعتزم إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي بغية زيادة وتنظيم فرص العمل ومبادرات المشاريع التجارية. ولاحظت، مع ذلك، أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل تهدد نسيج المجتمع ذاته بالقضاء على القوة العاملة المنتجة. وفي الختام، أكدت ضرورة بذل جهود جماعية من أجل وقف انتشار هذه الأمراض. ودعت إلى إلغاء عبء الديون المستحقة على البلد حتى يتمكن من استخدام موارده الشحيحة في البرامج الاجتماعية.

٥٢ - **السيدة هولغين** (كولومبيا): قالت إن متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة يجب أن تحظى بالأولوية/ وإنه يجب تصميم آليات محددة لرعاية سياسات التنمية المستدامة الطويلة الأجل وضمان رفاه شعوب البلدان النامية. وأكدت أنه يلزم تفادي نهج المساعدة وأن الامتثال الكامل للالتزامات المقدمة خلال المؤتمرات الرئيسية سيساهم في معالجة أوجه التفاوت بين البلدان وداخلها. وذكرت أن الأمم المتحدة لديها إمكانات كثيرة لتعزيز ودعم السياسات الإنمائية الطويلة الأجل وضمان وجود تعاون أوسع نطاقا مع الدول الأعضاء وتدعيم قدراتها الوطنية في مجال وضع

السياسات والاستثمار الاجتماعي. وأوضحت أن هذا يعتبر من الأمور الحيوية في وقت شرعت فيه الأمم المتحدة في إجراء إصلاحات وتجري مناقشات بشأن جدواها.

٥٣ - وتابعت حديثها قائلة إن حكومة كولومبيا تسلم بأهمية الاستثمار الاجتماعي، بصورة متزايدة. وإن تقرير القدرة التنافسية العالمية الذي صدر مؤخرا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أوضح أن كولومبيا تقدمت في أغلب مراتب القدرة التنافسية العالمية.

٥٤ - ولاحظت أن إيجاد العمالة يمثل أولوية في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وقالت إن كولومبيا تؤمن بالأخذ بنهج متكامل إزاء سياسات العمالة، أي نهج يضم التعليم الأساسي والتدريب المهني وتنمية المشاريع التجارية. وأضافت أن خدمات التوظيف العام والبرامج الرئاسية تشجع تنمية المشاريع التجارية وتوفر الدعم المالي للمرأة ولشباب منظمي المشاريع. وأوضحت أنه يجري الاهتمام بصورة خاصة بدعم برامج المحاصيل البديلة بوصفها حلا لإنتاج المخدرات غير المشروعة.

٥٥ - وبيّنت أن التعليم هو حجر الأساس بالنسبة للتنمية الاجتماعية المستدامة وأن الحكومة تستثمر في مجال العلم والتكنولوجيا. وقالت إنها تعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أن تزيد من مشاركتها وتعاونها في هذا المجال. وإن الإسكان مجال آخر من المجالات ذات الأولوية التي زادت الحكومة تمويلها له في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ودعت إلى بذل جهود مشتركة من أجل إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيما يصبح منتدى رفيع المستوى للتنمية، له القدرة على تحليل الاستراتيجيات الوطنية بحيث تصبح علامات قياس للدول الأعضاء.

٥٦ - **السيد زومانيغي** (غينيا): لاحظ أن رؤية مشتركة للتنمية قد نشأت عن المؤتمرات المعقودة في التسعينات وفي عام ٢٠٠٠. وقال إنه، بالرغم من أن الطريق إلى الأمام مازال محفوفا بالعقبات، فقد ساعدت هذه المؤتمرات على تحديد أسباب تحديات التنمية وطابعها المعقد.

٥٧ - وذكر أن وفده مقتنع أكثر من أي وقت مضى بأن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ يوفر الإطار الأساسي للنهوض بالتنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي. وأن الحكومة قامت، بناء على ذلك، بصياغة استراتيجية للحد من الفقر، في عام ٢٠٠٠، مع تحديد ثلاثة أهداف جوهرية وهي تعجيل النمو الاقتصادي، وتوفير سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين الحكم. وقال إن هذه الاستراتيجية تنطوي على برامج تغطي مجالات عدة منها التعليم والصحة ونظم توريد المياه في المناطق الريفية ودعم القدرات المؤسسية. وأضاف أنه تم أيضا إعداد التقرير الثاني لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٨ - ولاحظ أن عدم الاستقرار الإقليمي كان له أثر معاكس على برامج بلده، مما يضفي مصداقية على المثل القائل بأنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية. وتوجه بالشكر إلى الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على ما قدموه من دعم ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم إلى بلده في مواجهة الصراعات القائمة في المنطقة الفرعية.

٥٩ - ختاما، أكد أن التقدم يعتمد على تقاسم المسؤولية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية — وهي مسؤولية قائمة على ممارسات الإدارة الرشيدة والشفافية على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٠ - **السيد تاراندا** (بيلاروس): قال إن إعلان الذكرى العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي اعتمدته الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية قد سلم بضرورة دعم الجهود الوطنية للبلدان النامية وأقل

البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن التغلب على أوجه التفاوت الإنمائية بين البلدان يخدم غرض المصلحة المشتركة المتمثلة في تحسين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على السلام والأمن. وذكر أن البلدان الأفريقية يجب أن تحظى بالأولوية. وأن على المجتمع الدولي أن يدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومعالجة عبء ديون أفريقيا وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦١ - ومضى يقول إن التنمية التي محورها الإنسان، وهي مبدأ أساسي من مبادئ إعلان كوبنهاغن، تعتبر أساس استراتيجيات وبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية في بيلاروس التي ترى أن مساعدة أضعف أعضاء المجتمع أولوية من الأوليات، بالرغم من الصعوبات المحيطة باقتصادها الذي يمر بمرحلة انتقالية. وأضاف أن بلده ينفق مبالغ كبيرة لدعم واحد من كل خمسة من أعضاء السكان، منهم ٥٠٠ ٠٠٠ طفل ممن تأثروا بكارثة تشيرنوبيل. وأعرب عن امتنان بلده لما تلقاه من مساعدات دولية وحكومية وغير حكومية، في هذا الصدد. وذكر أنه سيعقد مؤتمر في مينسك، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بمناسبة الذكرى العشرين لهذه الكارثة، سيوفر منتدى لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات ولوضع تدابير واستراتيجيات عملية لإنعاش المناطق المتأثرة وتنميتها المستدامة. ووجه دعوة من بيلاروس إلى جميع الأطراف المعنية لحضور هذا المؤتمر.

٦٢ - **السيد نيغكويني** (جنوب أفريقيا): لاحظ أن الأولويات الأساسية لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وبرنامج العمل العالمي للشباب تعضد بعضها بعضا حيث أنها تعمل على النهوض بالتنمية الاجتماعية للجميع، مع الاعتراف بأن التنمية المستدامة تعتمد على مشاركة الشباب في القطاعات المنتجة من المجتمع.

٦٣ - وأعرب عن ترحيب حكومته باستعراض السنوات العشر الأخير لبرنامج العمل العالمي للشباب، مع ملاحظة أن استمرار انتشار البطالة بين الشباب غير مشجع. وقال إن الحكومة تعتبر الشباب موردا وليس مشكلة، وإنها أنشأت وحدة للشباب في رئاسة الجمهورية لتمكين الشباب من المشاركة في صنع القرارات وصياغة السياسات. وأضاف أنها أنشأت أجهزة مختلفة منها لجنة الشباب الوطنية ومجلس شباب جنوب أفريقيا. وأكد أن الشباب في جنوب أفريقيا تتوفر لهم سبل الوصول لبرامج الوقاية والرعاية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويمكنهم المشاركة في التدريب المهني في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية المهارات.

٦٤ - وأكد أن جنوب أفريقيا تفخر بأنها حققت تقدما يتجاوز الأهداف المحددة في برنامج العمل العالمي للشباب وأنها في سبيلها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجال التعليم. وقال إن خطوات واسعة قد اتخذت من حيث التكامل الاجتماعي. وإنها بدأت نشر سياسات وبرامج التنمية للشباب في باقي أنحاء القارة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٥ - **السيد أديكاني** (نيجيريا): قال إن حكومة نيجيريا تركز الاهتمام على ثلاثة قضايا أساسية في محاولتها لتحقيق التنمية الاجتماعية، وهي قضايا القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي. وأضاف أن ولاية البرنامج الوطني للقضاء على الفقر، المنشأ حديثا تشمل تنسيق جميع أنشطة القضاء على الفقر في البلد. وأضاف أنه تم سن القوانين اللازمة لتوفير إطار للعمل، على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات.

٦٦ - وذكر أن التعليم الابتدائي للجميع في نيجيريا قد أدى إلى زيادة ملحوظة في التحاق الشباب بمدارس التدريب المهني ومراكز التدريب وإلى رفع مستوى تعليم الفتيات.

٦٧ - ولاحظ أن هناك أنشطة كثيرة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل، غير أنه تلزم استجابة دولية مستمرة لضمان عدم تقويض هذه الأمراض للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف المقررة. وفيما يتصل بالمعوقين، ذكر أن الحكومة أنشأت إدارات للرعاية الاجتماعية لتلبية احتياجاتهم على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات.

٦٨ - وأكد أن التصدي للأسباب الجذرية للفقر يتطلب مشاركة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، على نحو ما خلصت إليه لجنة التنمية الاجتماعية. ولذلك، ترحب حكومة نيجيريا بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حيث أنها مقتنعة بأن الجهود الوطنية لن يكتب لها النجاح إلا من خلال شراكات من هذا القبيل. واختتم حديثه قائلا إن الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يجب أن يستمر، لهذا السبب، وأنه يجب تشجيع الشراكات العالمية المماثلة.

٦٩ - **السيد حسين** (منظمة المؤتمر الإسلامي): تناول البند ٦٢ من جدول الأعمال، فعبر عن شكره لما تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أعمال، وخاصة بالنسبة لبرنامجي الشباب والأسرة. وقال إن العلاقات كانت ودية ومثمرة، رغم اختلاف موقف المنظمتين الخاص بالأسرة، أحيانا.

٧٠ - وذكر أن منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء فيها لعبت دورا هاما في صياغة برنامج العمل العالمي للشباب، ولذلك، يساورها القلق لعدم تحقيق عدد من الأهداف المحددة. وقال إن مازال هناك عدد مفرط من الأطفال والشباب يعيش تحت خط الفقر ويعاني من سوء التغذية. وأكد أنه يلزم تجديد برنامج العمل بحيث يشمل خمس مجالات إضافية ذات الأولوية بالنسبة للدعم وهي: العولمة والإعلام والاتصالات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات المسلحة والعلاقات بين الأجيال.

٧١ - ولاحظ أن قبول الرأي القائل بأن الأسرة الطبيعية هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع يتزايد، مما يتفق تماما مع القيم الأسرية في الإسلام. وقال إن منظمة المؤتمر الإسلامي دعت إلى إنشاء آليات تنسيق وطنية وغير ذلك لتحقيق الاتساق في السياسات والبرامج الخاصة بقضايا الأسرة، ويسعدها أن ترى الدعوة إلى ذلك النهج في تقرير الأمين العام.

٧٢ - ختاما، أعاد تأكيد استعداد منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون مع الأمم المتحدة في دعم الأسرة والقيم الأسرية، نظرا لإيمانها القوي بأن الأسرة تظل أداة الله التي تستطيع القرية العالمية من خلالها إيجاد مجتمع عالمي منتج وتقدمي، على النحو المتوخى في الأهداف الإنمائية للألفية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.